



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● الأونكتاد، مصر ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا!

- أشار تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأمم المتحدة (الأونكتاد)، إلى أن ظلت ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، وأصبح البلاد تلقت استثمارات أجنبية مباشرة قدرها ٥,١٢ مليار دولار العام الماضي ٢٠٢١، وبلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد ٤,٨ مليار دولار خلال العام، بانخفاض من ٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١.
- وأوضح التقرير أن تبدو المؤشرات واعدة أكثر هذا العام، مع ٢٢ مليار دولار يتوقع أن يقدمها أشقاؤنا في الخليج إلى البلاد، ويشير التقرير إلى إن هذا "قد يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل". تعهدت الإمارات والسعودية وقطر بتوفير مليارات الدولارات من الاستثمارات وودائع لدى البنك المركزي في وقت سابق من هذا العام لتوفير السيولة الطارئة والدعم الاقتصادي للتخفيف من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.
- وأشار التقرير إلى إن قد تضاعفت قيمة المشروعات الجديدة أكثر من ثلاثة مرات لتصل إلى ٥,٦ مليار دولار العام الماضي، لكنها ظلت أقل بكثير من ١٣,٧ مليار دولار قبل انتشار الجائحة في عام ٢٠١٩، وجرى الإعلان عن ٦٥ مشروعاً جديداً خلال العام، ارتفاعاً من ٥٢ مشروعاً في العام السابق له، ولكن أقل من ١٤٠ مشروعاً في عام ٢٠١٩ قبل الجائحة. ويشير التقرير إلى مشروع ريبورتاج الإماراتية البالغة تكلفته ١,٥ مليار دولار مع شركة الأهلي صبور كواحد من الاستثمارات الرئيسية التي جرى الإعلان عنها العام الماضي.
- وأوضح التقرير أن الحكومة في طريقها أيضاً لاستقطاب المزيد من التدفقات، إذ يعقد المسؤولون اجتماعات مكثفة مع مستثمرين أجانب وعرب منذ أسابيع في إطار جهود للترويج للبلاد كوجهة صديقة للاستثمار، في الوقت الذي تكثف فيه الدولة مساعيها لطرح بعض الأصول المملوكة لها أمام المستثمرين.
- وأضاف أن انخفضت أرقام المشروعات الجديدة عالمياً بالفعل بنسبة ٢١% في الربع الأول ويبدو أن الاتجاه مهيأ للاستمرار مع الحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة المخاوف من الركود في الولايات المتحدة وأوروبا التي تنقل كاهل الاقتصاد العالمي. "تداعيات الحرب في أوكرانيا مع ثلاثية أزمات الغذاء والوقود والتمويل، إلى جانب التأثيرات المستمرة لجائحة "كوفيد-١٩" واضطراب المناخ العام، تضيق ضغوطاً خاصة في البلدان النامية"، وأشار التقرير إلى أن حالة عدم اليقين لدى المستثمرين وتجنب المخاطرة قد يضعان أيضاً "ضغطاً هبوطياً كبيراً" على الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً هذا العام.
- وأوضح التقرير أن شهدت معظم مناطق العالم انتعاشاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في عام ٢٠٢١ بعد مستويات منخفضة بشكل استثنائي في العام السابق. ارتفعت التدفقات العالمية بنسبة ٦٤% لتصل إلى ١,٥٨ تريليون دولار على خلفية ازدهار عمليات الدمج والاستحواذ وتمويل المشروعات الدولية بفضل الظروف المالية المتساهلة وحزم التحفيز الضخمة للبنية التحتية.
- وأضاف أن قد تضاعفت التدفقات إلى أفريقيا لتصل إلى ٨٣ مليار دولار، على الرغم من الارتفاع الكبير كان بسبب صفقة واحدة (صفقة مبادلة الأسهم بين ناسبرز وبروساس في جنوب أفريقيا)، والتي من دونها كان نمو الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر اعتدالاً، ولا يزال المستثمرون الأوروبيون هم أكبر مالكي الأصول الأجنبية في القارة، حيث تحتل المملكة المتحدة المرتبة الأولى باستثمارات ٦٥ مليار دولار، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية بـ ٦٠ مليار دولار.

ويوضح الجدول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مصنف على حسب المناطق من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢١:

Annex table 1. FDI flows, by region and economy, 2016–2021 (Millions of dollars)												
Region/economy	FDI inflows						FDI outflows					
	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2016	2017	2018	2019	2020	2021
World*	2 045 424	1 632 639	1 448 276	1 480 626	963 139	1 582 310	1 596 716	1 610 113	941 293	1 123 894	780 480	1 707 594
Developed economies	1 384 814	937 683	753 320	764 456	319 190	745 739	1 210 679	1 162 247	565 200	736 840	408 196	1 269 212
Europe	794 426	513 250	398 049	404 756	80 786	219 033	653 726	544 012	467 785	342 648	-20 572	551 598
European Union	342 615	274 904	366 347	401 677	209 509	137 541	495 406	347 293	293 339	368 335	66 412	397 637
Austria	-8 508	14 953	5 390	3 035	-15 044	5 823	-2 033	10 251	5 612	12 509	-2 400	10 781
Belgium	59 343	-708	35 713	1 752	11 913	25 577	36 374	29 698	40 882	-3 374	10 588	45 624
Bulgaria	1 040	1 814	1 143	1 835	3 423	1 496	405	331	249	449	242	153
Croatia	273	539	1 203	397	136	589	-1 038	-725	201	-116	35	122
Cyprus	10 928	9 438	-413	34 362	4 669	463	8 690	8 932	-6 941	34 454	255	-3 329
Czechia	9 815	9 522	11 010	10 108	9 411	5 806	2 182	7 560	8 663	4 128	2 990	5 583
Denmark	235	3 749	1 715	7 073	3 210	5 541	10 110	10 023	-75	16 843	10 899	22 399
Estonia	1 059	1 951	1 517	3 184	3 395	989	487	890	45	1 966	220	1 547
Finland	8 582	2 864	2 172	13 456	-1 427	9 393	24 277	-574	11 455	4 865	5 863	4 092
France	23 077	24 833	41 833	28 383	4 873	14 193	64 948	35 985	102 042	33 818	46 010	-2 839
Germany	15 633	48 641	72 098	52 665	64 589	31 267	63 661	86 518	97 233	137 293	60 624	151 690
Greece	2 765	3 485	3 973	5 019	3 213	5 732	-1 667	168	477	642	549	926
Hungary	-5 439	3 515	6 460	4 328	6 800	5 459	-8 272	1 220	3 364	3 211	4 222	2 882
Ireland	39 414	52 835	-12 017	149 433	80 871	15 702	30 086	-2 048	5 154	32 083	-44 997	61 979
Italy	28 469	24 047	37 682	18 146	-23 622	8 487	16 181	24 531	31 542	19 787	-1 856	11 759
Latvia	255	711	964	901	1 013	5 325	161	141	207	-103	266	3 361
Lithuania	303	1 021	8 091	4 270	3 492	2 053	43	80	704	1 747	2 874	663
Luxembourg	17 581	-27 370	-26 045	12 801	102 269	-9 054	-1 241	15 019	-25 478	-2 576	102 624	25 398
Malta	4 248	3 407	4 024	3 778	3 944	4 005	5 409	7 237	7 442	6 960	7 122	7 247
Netherlands	55 124	13 925	87 633	-14 141	-105 394	-81 056	186 139	25 660	-47 484	16 313	-191 397	28 861
Poland	15 690	9 172	15 996	13 510	13 831	24 816	11 600	2 169	891	1 854	1 295	178
Portugal	5 066	7 752	7 115	12 361	7 756	8 020	872	-749	799	3 638	2 333	-1 441
Romania	5 000	5 419	6 219	5 791	3 432	8 610	5	-97	379	363	53	-31
Slovakia	806	4 017	1 675	2 511	-1 301	4 539	96	1 325	322	43	235	235
Slovenia	1 246	898	1 384	1 463	206	1 517	290	338	291	610	509	922
Spain	31 569	41 966	57 463	17 417	5 678	9 777	43 945	56 045	37 546	24 827	23 567	-1 625
Sweden	19 141	12 509	3 806	9 108	18 803	26 973	4 699	27 363	17 829	16 100	23 687	20 347
Other Europe	451 811	238 346	31 702	3 079	-128 723	81 491	158 321	196 719	174 447	-25 688	-86 984	153 961
Albania	1 101	1 149	1 290	1 288	1 108	1 234	64	26	83	128	88	63
Belarus	1 238	1 279	1 421	1 293	1 397	1 233	114	70	50	16	82	-85
Bosnia and Herzegovina	360	462	4 091	4 270	3 492	4 519	39	79	2	31	57	38
Iceland	-427	-41	-381	-225	-933	174	-1 147	-208	76	479	-391	19
Moldova	83	152	297	508	150	264	9	13	38	40	-2	25
Montenegro	226	559	490	416	529	664	-185	11	109	75	-5	11
North Macedonia	375	205	725	446	230	606	24	2	12	40	53	91
Norway	-3 900	-5 849	226	16 715	-1 326	-1 628	3 092	-2 220	11 408	12 524	7 669	1 382
Russian Federation	37 176	25 954	13 228	32 076	10 410	38 240	26 961	34 153	35 820	22 024	6 778	63 602
Serbia	2 382	3 071	4 091	4 270	3 492	4 519	39	79	2	31	57	38
Switzerland	150 241	111 201	-83 155	-105 807	-162 704	1 016	166 569	21 944	43 599	-56 174	-36 152	-19 420
Ukraine	4 055	3 727	4 732	6 017	-36	6 549	100	281	-127	842	22	-198
United Kingdom	258 699	96 354	87 837	45 454	18 194	27 561	-37 606	142 373	82 961	-6 081	-65 363	107 741
North America	495 475	331 723	240 896	275 257	174 004	427 052	353 976	403 968	-99 357	107 985	281 446	492 975
Canada	36 056	22 767	37 662	50 149	23 176	59 676	69 507	76 188	58 049	79 389	46 527	89 874
United States	459 419	308 956	203 234	225 108	150 828	367 376	284 469	327 780	-157 406	28 596	234 919	403 101
Other developed economies	94 913	92 710	114 375	84 442	64 400	99 655	202 977	214 267	196 772	286 207	147 321	224 638
Australia	48 401	46 114	68 322	39 406	16 726	25 085	2 304	7 800	7 141	9 858	9 935	9 224
Bermuda	82	-288	95	5	112	1	72	-42	-35	-38	-11	-25
Israel	11 988	16 893	21 515	17 363	24 283	29 615	14 579	7 624	6 087	8 690	6 375	9 713
Japan	19 359	9 356	9 963	13 755	10 703	24 652	155 937	164 588	144 982	232 627	95 666	146 782
Korea, Republic of	12 104	17 913	12 183	9 634	8 765	16 820	29 890	34 069	38 220	35 239	34 832	60 820
New Zealand	2 979	2 723	2 298	4 279	3 810	3 482	196	227	377	-169	523	-1 876
Developing economies*	660 609	694 955	694 954	716 170	643 949	836 571	386 037	447 866	376 093	387 054	372 284	438 382
Africa	46 250	40 176	45 384	45 678	38 952	82 991	8 425	11 813	8 189	4 914	-622	2 653
North Africa	13 841	13 275	15 407	13 550	9 800	9 335	1 514	1 370	2 269	1 727	356	813
Algeria	1 636	1 232	1 475	1 382	1 143	870	46	-18	854	31	15	-52
Egypt	8 107	7 409	8 141	9 010	5 852	5 122	207	199	304	406	327	367
Libya	-	-	-	-	-	-	440	110	276	377	-487	-55
Morocco	2 157	2 686	3 559	1 720	1 419	2 153	580	1 021	782	893	458	506
South Sudan	-9	-	60	-232	18	69	-	-	-	-	-	-
Sudan	1 064	1 065	1 136	825	717	462	-	-	-	-	-	-

● مدير شركة مايكروسوفت: الحكومة المصرية تولى أهمية كبيرة لتوفير بنية رقمية معلوماتية مؤمنة^١.

أشارت الأستاذ / ميرنا عارف، مدير عام شركة مايكروسوفت، إلى إن مصر شهدت خلال السنوات الأخيرة توجهاً غير مسبوق نحو التحول الرقمي، وبات التحول الرقمي ضمن أهم ركائز الدولة بما فيها من شركات تطمح لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار والاستدامة، فتعتبر مصر ضمن الدول السبّاقة للتحول الرقمي حيث تسعى الحكومة إلى بناء اقتصاد معرفي ومجتمع رقمي يساهم في تحقيق غايات التنمية المستدامة ودفع عجلة التنمية وتحسين الخدمات مما يعزز ثقة المواطن ويعلي من قيم الحوكمة وذلك اتساقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية مصر الرقمية.

وأضافت أن في ظل جهود الدولة المصرية الرامية إلى تنفيذ مشروعات بناء مصر الرقمية وتطوير البنية التحتية للاتصالات، تبذل الحكومة المصرية جهوداً حثيثة في توفير بنية معلوماتية رقمية مؤمنة حيث تولى اهتماماً كبيراً بتأمين البيانات وفقاً للاستراتيجية الرقمية للأمن السيبراني وذلك من خلال وضع منظومة فعالة لحماية أمن الفضاء السيبراني وبناء القدرات الوطنية المتخصصة في هذا مجال.

وأوضحت أن مع توسع مستوى التهديدات المرتبط بهذه التطورات، تزداد كثافة وخطورة الهجمات السيبرانية وتشهد مصر حالياً زخماً في مجال أمن المعلومات والشبكات، متزامناً مع الاهتمام الدولي بأمن المعلومات وسط تزايد الهجمات الأمنية على البنية التحتية والشبكات، وهذا جعل بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي يضعا المخاطر السيبرانية في صدارة المخاطر النظامية التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي.

² <https://www.youm7.com/story/2022/6/14/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%83%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%81%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9/5802043>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية تشارك بالماندة المستديرة رفيعة المستوى حول الاقتصاد غير الرسمي في شمال أفريقيا³.

- شاركت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالماندة المستديرة رفيعة المستوى لمناقشة الاقتصاد غير الرسمي في شمال أفريقيا والتي عقدها صندوق النقد الدولي وجامعة محمد الخامس بالرباط.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد إلى إنه على الرغم من إحراز مصر تقدماً كبيراً في بناء اقتصاد قوي ومرن منذ إطلاق المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦، والذي كان له الفضل في زيادة النمو، والحد من البطالة، والتقدم نحو ضبط الأوضاع المالية، إلا أن هناك بعض التحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة، ومنها القطاع غير الرسمي، والذي يوظف ما يقرب من نصف قوة العمل ويمثل ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر.
- وأوضحت أن القيمة المضافة للقطاع غير الرسمي منخفضة حيث يأتي ثلث الدخل المحلي من هذا القطاع، ولكن إنتاجيته منخفضة في مصر، موضحة أن عدم التكامل بين القطاعين الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي في مصر يمثل تحدياً لسنوات عديدة.
- وأضاف أن الطلب على خدمات العمالة غير الرسمية في السوق انخفض نتيجة لجائحة كوفيد١٩ والتغيرات الجيوسياسية، مما أثر على مصدر دخل العمال وأمنهم الوظيفي بشكل سلبي، مؤكداً التزام الحكومة المصرية في تلك المرحلة بتهيئة البيئة لتمكين جميع أصحاب المصلحة من القيام بدور أساسي في السعي نحو تحقيق نمو شامل ومتوازن ومستدام.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية واصلت توجيه الاستثمارات العامة نحو الفئات الأكثر ضعفاً، بهدف تحسين جودة حياة المواطنين وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، من خلال التركيز على القطاعات التي تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتلك التي تقدم خدمات لائقة، وفرص عمل منتجة؛ من أجل تقليص الفجوات التنموية بين المحافظات المصرية.
- وأشارت إلى سعي مصر إلى تعزيز ديناميكية الاقتصاد منذ إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث ركزت الحكومة على الاستثمار في عدة قطاعات لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة من خلال خلق وظائف لائقة مستدامة في قطاعات إنتاجية عالية، وتخفيض العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة على مدى السنوات القليلة الماضية.
- وحول القطاع غير الرسمي ومعدلات التنمية أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن الحكومة المصرية أطلقت في البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والذي يتضمن مجموعة موسعة من الإصلاحات الموجهة على المستويين الهيكلي والقانوني، والتي تستهدف القطاع الحقيقي وتركز على تعزيز مناخ الأعمال، مع أهداف لتحفيز الاستثمارات في الإنتاج.
- كما أشارت إلى قيام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء نظام حوكمة مستدام لكيان شامل لمجلس مهارات القطاعات، بالشراكة مع الوزارات وممثلي القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لتطوير استراتيجية مترابطة لإنشاء وتطوير شركات الخدمات الاجتماعية في مصر والتعاون في المجالات التي تعزز كفاءة سوق العمل، فضلاً عن تنفيذ مصر وللمرة الأولى، نظام معلومات إدارة العمل لتوفير أساس لسياسات التوظيف والعمل، وإعلام صانعي السياسات بشأن تصميم وتنفيذ ورصد سياسات التنمية المستهدفة جيداً لسوق العمل.
- وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن المادة ٢٨ من الدستور المصري نصت على إيلاء الدولة اهتماماً خاصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات والعمل على تنظيم وتدريب القطاع غير الرسمي، متابعه أنه تحقيقاً لتلك الغاية، فإن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية استعانت بالتعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ (المصدر عام ٢٠٢٠) لتحديد حجم ومساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي، والذي قدر بنحو ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي.
- وفيما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، أوضحت أن الحكومة وضعت قانوناً جديداً في عام ٢٠٢٠، يتمثل الهدف الرئيسي له في تشجيع انتقال القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال تقديم حوافز مالية وغير مالية لتقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الصاعدين تسهيلات ائتمانية وبرامج تدريبية، لما لها من دوراً أساسياً في تحفيز النمو وتعزيز الابتكار.
- كما أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لمشروع رواد ٢٠٣٠ الهادف إلى تمكين الشباب من إقامة مشاريعهم ودعم دور ريادة الأعمال في تنمية الاقتصاد الوطني، وأوضحت أن الحكومة تولي اهتماماً كبيراً للتحول إلى الاقتصاد الرقمي والتوسع في الخدمات المالية الإلكترونية، حيث أصبحت التكنولوجيا قطاعاً مؤثراً في الأسواق المالية العالمية، ومحركاً رئيسياً للنمو وخلق فرص العمل.

³ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1253&lang=ar>

- وأكدت أن مصر اتخذت خطوات كبيرة لزيادة الاستثمارات العامة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأشارت إلى أن جائحة كورونا كشفت عن مخاطر العمل غير الرسمي، مؤكدة أن الحكومة المصرية لم تدخر أي جهد لدعم العمال في القطاع غير الرسمي، موضحة أن نحو مليوني عامل غير نظامي استفادوا من مبادرة دعم العمالة خلال الجائحة، والتي خصصت لها مصر أكثر من ٥ مليار جنيه لمدة ٦ أشهر، مع إنشاء قاعدة بيانات شاملة لأكثر من ٦ مليون عامل غير نظامي لتمكين توافر بيانات أفضل عن العمال غير النظاميين ودعمهم في الحصول على وظائف لائقة.
- وأوضحت أنه لمواجهة الصدمات الأخيرة، مع التداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا، فقد خصصت الحكومة ١٣٠ مليار جنيه للتعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية والتخفيف من آثارها على المواطنين، فضلاً عن زيادة الحافز الشهري الإضافي للعاملين بالدولة، تنفيذ تعديلات على ضريبة الدخل بهدف تخفيف العبء عن كاهل المواطنين وتحفيز الاستثمار، إلى جانب الإعلان عن بدء زيادة رواتب العاملين بالقطاع الخاص بحد أدنى للأجور يبلغ ٢٤٠٠ جنيه مصري والذي يعد هو الأول من نوعه بالنسبة للقطاع الخاص.
- **الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، الاقتصاد الرقمي قاطرة التنمية المستدامة في ظل المتغيرات العالمية؛**
- أكد الدكتور / محمد معيط وزير المالية، أن الاقتصاد الرقمي يُعد قاطرة التنمية المستدامة، في ظل المتغيرات العالمية خاصة في أعقاب جائحة كورونا، بما فرضته من أنماط غير تقليدية تجسدت في العمل والتعليم عن بعد، والتوسع في الخدمات المميكنة، والتجارة الإلكترونية؛ على نحو يتسق مع متطلبات الحد من انتشار هذا الوباء.
- وأوضح أن السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، بادر منذ توليه المسؤولية، بتوجيه الحكومة بالمضي في تعظيم القدرات الرقمية للدولة، بما يجعلها أكثر قدرة على تحقيق المستهدفات الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين؛ بما يمهّد لبناء «الجمهورية الجديدة» والانتقال إلى «مصر الرقمية»؛ ويُسهّم في تعزيز حوكمة الأنظمة المالية وإرساء دعائم الشمول المالي، وضمان تحصيل حق الدولة، جنباً إلى جنب مع تبسيط وميكنة الإجراءات، على نحو يُساعد في تحفيز الاستثمار، وخلق نمط متطور من العمل الحكومي، يستطيع تقديم الخدمات المتميزة للمواطنين، على نحو أكثر تنوعاً وشمولاً مع اكتمال الربط بين العاصمة الإدارية الجديدة، والجهاز الإداري للدولة بشبكات تداول البيانات الحكومية بشكل آمن وسريع.
- أضاف أن تم وضع الأمن السيبراني للبنية التحتية للمعلوماتية، في مقدمة أولويات الدولة المصرية؛ في ظل التحول الرقمي الذي تنتسج روافده، وتمتد لمختلف القطاعات، وإدراكاً لأهمية إرساء دعائم حماية متكاملة لشبكات نقل البيانات ومنظومة التراسل والأرشفة الإلكترونية، وضمان التصدي لأي تهديدات سيبرانية، على نحو يُسهّم في توظيف الخبرات العالمية، وسد أي ثغرات في التطبيقات الإلكترونية، بأحدث الوسائل التقنية، لافتاً إلى أن مجمع الإصدارات المؤمنة والذكية، الأكبر والأحدث بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يسهم في ترسيخ دعائم التحول الرقمي، بخلق بيئة أكثر حماية وتأميناً للبنية المعلوماتية.
- أشار الدكتور / محمد معيط، وزير إلى أننا راعينا في وزارة المالية، أهمية الأمن السيبراني، في مختلف مراحل التحول الرقمي بالتنسيق مع الجهات المختصة، سواءً عند ميكنة إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة للعامّة للدولة بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية «GFMIS»، أو تنفيذ المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومتي الضرائب والجمارك، أو تطوير منظومة «سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية»، على النحو الذي يضمن توفير أقصى درجات الدقة والكفاءة والتأمين والحماية للأنظمة المالية والضريبية والجمركية المميكنة، والمعاملات الحكومية الإلكترونية بالتعاون مع الجهات المختصة في مصر، وكبرى الشركات العالمية القائمة على تنفيذ مشروعات التحول الرقمي بمصلحتي الضرائب والجمارك، من أجل ضمان منع أي محاولة للاختراق أو التلاعب أو التزوير.
- أوضح، أن تطبيق منظومة «GFMIS» بالجهات الموازية بوحداتها الحسابية التي بلغت نحو ٢٦٣٧ وحدة حسابية، وربطها بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني «GPS»، وحساب الخزانة الموحد «TSA»، أسهم في إغلاق الحسابات الختامية للموازنة المنتهية في نفس يوم نهاية السنة، وأن تعمل الموازنة الجديدة من اليوم الأول للسنة المالية الجديدة، على نحو يؤدي إلى تحقيق الشفافية وجودة الأداء، حيث تتمكن الجهات الممولة من الموازنة من الوفاء بمتطلبات أنشطتها وخططها المعتمدة وفقاً للمخصصات المالية المحددة؛ الأمر الذي يساعد في الارتقاء بمستوى الخدمات وتيسير سبل تقديمها للمواطنين في شتى القطاعات.
- وأشار إلى أننا أثّرنا تنفيذ «GFMIS» بعقول وطنية خالصة، وخبرات مصرية من الكفاءات النابهة التي تعمل بوزارة المالية، وقد تجاوزنا المخاوف المبدئية بما حققناه في مشروع سابق لميكنة المعاشات، وتغلبنا على التحديات، وسجلنا إنجازاً جديداً، خلال برنامج زمني مكثف بدأ بمرحلة إلغاء الشيكات الورقية لجميع الوحدات الحسابية بإجمالي ٦١ ألف حساب تم إغلاقها خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٦ إلى نوفمبر ٢٠١٧ وبالتوازي تم العمل في تطبيق منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية في الفترة من أغسطس ٢٠١٧ إلى مارس ٢٠١٨، مما شجّعنا كثيراً على استكمال مسيرة التحول الرقمي، وتوطين التكنولوجيا في منظومات متطورة لضبط الأداء المالي للدولة.

■ أكد أن «الموازنة الإلكترونية» جعلتنا نستطيع تحديد حجم إيرادات الخزنة العامة للدولة، وأيضًا حجم المصروفات بشكل لحظي، ومن ثم تقدير الموقف السليم اللازم لاتخاذ أي قرار دقيق يتعلق بالمالية العامة للدولة، والتعامل المرن في ظل الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية، لافتًا إلى أن هناك حرصًا متزايدًا على التوسع في استخدام «الحلول التكنولوجية» بالضرائب والجمارك؛ لضمان التحديث المستدام للأنظمة المالية المميكنة، وفقًا لأحدث المعايير والخبرات العالمية؛ بما يتسق مع الانتقال التدريجي إلى «مصر الرقمية».

■ أضاف الدكتور / محمد معيط، أن منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة الموحدة، ترجمة حقيقية لجهود دمج وتبسيط وميكنة إجراءات ربط وتحصيل الضرائب، على نحو دقيق يُراعى الخصوصية الفنية لكل ضريبة، ويعكس ما تضمنه قانون الإجراءات الضريبية الموحد من حقوق والتزامات على الممولين أو المكلفين، الذي يعتبر نقلة تشريعية غير مسبوقه، ترتقي بمنظومة الإدارة الضريبية المصرية إلى مصاف الدول المتقدمة، من خلال بناء نظام رقمي متكامل، وإتاحة الخدمات للممولين أو المكلفين إلكترونيًا دون الحاجة للذهاب إلى المأموريات.

■ وأشار إلى إن مصر استطاعت أن تكون من أوائل الدول بأفريقيا والشرق الأوسط في تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، التي تُمكننا من متابعة التعاملات التجارية بين الشركات من خلال التبادل اللحظي لبيانات الفواتير بصيغة رقمية، على نحو دفعنا لاستكمال مسيرة التحول الرقمي بالإطلاق التجريبي لمنظومة «الإيصال الإلكتروني» لمتابعة التعاملات التجارية بين الممولين والمستهلكين لحظيًا في كل منافذ البيع والشراء وتقديم الخدمات بكل أنحاء الجمهورية.

■ أوضح أننا نجحنا في الربط بين جميع الموانئ إلكترونيًا من خلال المنصة الإلكترونية الموحدة «نافذة»، واستحداث مراكز لوجستية للخدمات الجمركية، على نحو يُسهم في تحويل مصر إلى منطقة لوجستية عالمية متطورة تركز على التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة لتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي المنقرد، وتسهيل حركة التجارة الداخلية والخارجية، والانتقال من البيئة الورقية إلى الإلكترونية، على نحو أسهم في خفض متوسط زمن الإفراج الجمركي بنسبة ٥٠% وفقًا لدراسة تم إجراؤها بالتعاون مع البنك الدولي».

■ وأشار إلى أن نجاحنا في إطلاق منظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI» بالموانئ البحرية، دفعنا لاستكمال مسيرة النجاح بتطبيق هذه المنظومة على الموانئ الجوية تجريبيًا اعتبارًا من منتصف مايو ٢٠٢٢، بحيث يكون التشغيل الإلزامي للتسجيل المسبق للشحنات في الأول من أكتوبر المقبل، بما يُساعد في تقليص زمن الإفراج الجمركي.

● الدكتور / عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ١٦ % معدل نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

■ أكد الدكتور/ عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن تنامي الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أصبح أمرًا حتميًا لبناء مجتمعات رقمية حول العالم؛ موضحًا أنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم نحو ٤,٥ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠٢٢، بزيادة ٥% عن عام ٢٠٢١؛ مؤكدًا أنه في إطار بناء مصر الرقمية ستبلغ الاستثمارات الحكومية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ حوالي ٢٢,٨ مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى ٢٢%؛ بما يؤكد أن الدولة المصرية تؤمن بتوجيه استثمارات بشكل متزايد لتحقيق التحول إلى مجتمع رقمي متكامل؛ مشيرًا إلى ارتفاع مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث يعد هو الأعلى نموًا في مصر لمدة ٣ سنوات متتالية بمعدل نمو يصل إلى ١٦%.

■ وأشار إلى ثقته الكاملة في قدرة الشباب المصري على تطويع التكنولوجيا للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع المصري والإقليمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، مؤكداً على حرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على إعداد قاعدة من الكوادر البشرية الرقمية في كافة علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال استراتيجية التدريب التقني التي يتم تنفيذها وفقاً لمنهج هرمي باستثمارات ١,١ مليار جنيه لتدريب ٢٠٠ ألف متدرب خلال العام المالي الحالي، بزيادة في الميزانية بنحو ٢٢ ضعف وزيادة في أعداد التدريب بنحو ٥٠ ضعف مقارنة بما كانت عليه من ٣ أعوام؛ لافتاً إلى جهود الوزارة لتشجيع الاستثمار في الشركات الناشئة، حيث بلغ حجم الاستثمارات في الشركات الناشئة عام ٢٠٢١ نحو ٤٩٠ مليون دولار مقارنة بـ ١٩٠ مليون دولار عام ٢٠٢٠.

■ وأوضح أن المرحلة الأولى من مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة تضم مركز للإبداع والبحث والتطوير متخصص في تصميم الإلكترونيات سيضم مجموعة ضخمة من الشركات العاملة في هذا المجال، وكذلك مركز

⁵ <http://www.fedcoc.org.ec/21000/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA---16--->

%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-

%D9%88%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-

%D8%A7%D8%AA%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-

#-:~text=%D8%A3%D9%83%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%20%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%88%20%D8%B7%D9%84%D8%B9%D8%AA%20%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1,%D9%AA%20%D8%B9%D9%86%20%D8%B9%D8%A7%D9%85%202021%D8%9B%20%D9%85%D8%A4%D9%83

%D8%AF%D8%A7

للبحث والتطوير يضم معامل على أحدث التقنيات العالمية لتنفيذ مشروعات تطبيقية في مجالات هامة مثل الزراعة الذكية والخدمات الصحية، بالإضافة الى جامعة مصر للمعلوماتية التي تعد اول جامعة متخصصة في علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الشرق الأوسط وأفريقيا، كما تضم المدينة مركز ابتكار التكنولوجيات المساعدة، بالإضافة إلى مركز للتدريب وحاضنة للشركات الناشئة ضمن خطة نشر مراكز ابداع مصر الرقمية في المحافظات والتي سيتم من خلالها تنفيذ العديد من الأنشطة منها اقامة محافل للتشبيك بين الشباب والمستثمرين.

■ وأضاف أن مصر تتصدر ترتيب دول أفريقيا في متوسط سرعة الانترنت الثابت؛ موضحا الجهود المبذولة لتدعيم البنية التحتية المعلوماتية ومد كابلات الألياف الضوئية في قرى المرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة بكلفة استثمارية تصل الى ٥,٨ مليار جنيه، كما تم طرح نطاقات ترددية للشركات المشغلة للمحمول بالإضافة الى العمل على زيادة عدد الأبراج ومحطات المحمول؛ مؤكدا الدور الهام للبريد المصري كمنفذ لتقديم الخدمات الحكومية الرقمية عبر فروع المنتشرة في انحاء الجمهورية؛ وأنه يتم تنفيذ خطة لتطوير البريد من حيث الشكل وميكنة كافة الأعمال وتقديم حزم جديدة من الخدمات البريدية مثل خدمة وصلها لتحفيز التجارة الالكترونية وتطبيق محمول "ياللا yalla"؛ منوها إلى حرص الوزارة على تقوية البنية التحتية المعلوماتية الدولية خاصة وأن أكثر من ٩٠% من البيانات القادمة من الشرق للغرب تمر عبر المياه الإقليمية والأراضي المصرية من خلال شبكة الكابلات الدولية.

● ٣٩,٧% انخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري خلال شهر مارس ٢٠٢٢.

■ أصدر الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء الشهرية لبيانات التجارة الخارجية مارس ٢٠٢٢، حيث بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري ٢,٢٦ مليار دولار خلال شهر مارس ٢٠٢٢ مقابل ٣,٧٤ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبة انخفاض قدره ٣٩,٧%.

■ وأوضح الجهاز المركزي أن قد ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٤٤,١% حيث بلغت ٥,٤٨ مليار دولار خلال شهر مارس ٢٠٢٢ مقابل ٣,٨١ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها: (منتجات البترول بنسبة ١٢٨,٦%، بترول خام بنسبة ٧٤,١%، أسمدة بنسبة ٩٠,٨%، ملابس جاهزة بنسبة ٤٧,٠%).

■ وانخفضت قيمة صادرات بعض السلع خلال شهر مارس ٢٠٢٢ مقابل مثلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها (لدائن بأشكالها الأولية بنسبة ١١,٤%، منتجات مسطحة بالدرفلة من حديد أو صلب بنسبة ٥٠,٥%، منتجات ألبان بنسبة ٥,٨%، برتقال طازج بنسبة ٢١,٤%).

■ وارتفعت قيمة الواردات بنسبة ٢,٦% حيث بلغت ٧,٧٤ مليار دولار خلال شهر مارس ٢٠٢٢ مقابل ٧,٥٥ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة واردات بعض السلع وأهمها: مواد اولية من حديد أو صلب بنسبة ١٤٤,٩%، بترول خام بنسبة ١٧٤,٠%، لدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٦,٩%، ذرة بنسبة ٧,٢%.

■ وانخفضت قيمة واردات بعض السلع خلال شهر مارس ٢٠٢٢ مقابل مثلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها: (قمح بنسبة ١,٩%، مواد كيميائية عضوية وغير عضوية بنسبة ٣٢,٠%، سيارات ركوب بنسبة ٤٤,٧%، زيوت مكرره بنسبة ٧,٣%).

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخضمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة وأو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، وفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ٧:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

• حوافز يمنحها جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للقانون^٨.

- نصت المادة ٢٣ من قانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر حتى عام ٢٠٢٢، على منح حوافز لعدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهي الصغر في المجالات الآتية: -
- مادة (٢٣): لمجلس الإدارة منح المشروعات التي تباشر نشاطها في أي من المجالات التالية والتي تستوفي الضوابط التي يقررها وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحوافز المنصوص عليها في القانون.
- المشروعات العاملة بالقطاع غير الرسمي التي تتقدم بطلب لتفويق أوضاعها وفقاً للضوابط والإجراءات المقررة بالباب السادس من هذا القانون:
 - ١- مشروعات ريادة الأعمال.
 - ٢- مشروعات التحول الرقمي والذكاء الصناعي.
 - ٣- المشروعات الصناعية أو المشروعات التي تعمل على تعميق المكون المحلي في منتجاتها أو المشروعات التي تقوم بإحلال وتجديد الآلات والمعدات والأنظمة التكنولوجية المرتبطة بعملية الإنتاج.
 - ٤- المشروعات التي تخدم نشاط الإنتاج الزراعي أو الحيواني.

⁷[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

⁸<https://www.youm7.com/story/2022/6/6/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B2-%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%AD%D9%87%D8%A7-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%82%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84/5788493>

٥- المشروعات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات أو الخدمات المتصلة بذلك.

٦- المشروعات التي تقدم ابتكارات جديدة في مجال الصناعة وأنظمة التكنولوجيا.

٧- مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

■ ويجوز بقرار من مجلس الإدارة استحداث أنشطة أو مجالات جديدة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

● مصر توقع خطاب نوايا مع البنك الإسلامي لتعزيز الصادرات من المشروعات الصغيرة^٩.

■ شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومحافظ مصر لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ورئيس مجلس محافظي البنك، والدكتور محمد الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي؛ توقيع خطاب نوايا لتعزيز الصادرات المصرية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ بين وزارة قطاع الأعمال العام والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB).

■ وتحدد مذكرة التفاهم مجالات التعاون لدعم تمويل التجارة والتنمية وتقديم الخدمات الاستشارية لشركة جسور (النصر للتصدير والاستيراد) التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، والتي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية بين مصر والدول الأفريقية، وتتمثل في تقديم خدمات الوساطة بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية والمالية والتأمينية للمصدرين والمستوردين، بالتعاون مع الشركاء المتخصصين في تقديم تلك الخدمات.

■ وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى إن خطاب النوايا يهدف إلى وضع إطار للتعاون في دعم صادرات المشروعات المصرية الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى أفريقيا والتعاون بشكل وثيق حول دعم و تنمية التجارة، مشيرة إلى اجتماعات البنك الإسلامي للتنمية هذا العام تعقد بحضور ومشاركة عدد غير مسبوق من المشاركين، حيث بلغ إجمالي عدد المسجلين لهذا الحدث حتى الآن ما يقرب من ٥ آلاف مشارك، بمشاركة عدد كبير من وزراء التخطيط والاقتصاد والمالية في الدول الأعضاء في مجموعة البنك (ما يقرب من ١٠٠ محافظ ومحافظ مناب في البنك)، بالإضافة إلى ما يزيد على ٣ آلاف مشارك وحوالي ١٥٠ متحدث، وممثلي ٤٥ منظمة دولية، و ٣٢٥ مؤسسة إعلامية محلية وإقليمية ودولية.

■ وأشاد الدكتور / هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، بالتعاون المستمر والمثمر مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من خلال إنشاء إطار تعاون بين شركة جسور وبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية AATB، مؤكداً العمل على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري الإقليمي والقاري بين مصر والدول العربية والبلدان الأفريقية، حيث إن هذه الجهود تتماشى مع دور الوزارة لتعزيز النمو في قطاع التجارة الخارجية من خلال شركة جسور وخدماتها في الوساطة والتسويق واللوجستيات اعتماداً على الكتلوج الإلكتروني للمنتجات المصرية ومدخلاتها وكذلك عبر شبكة من الفروع الخارجية (١٤ مركزاً) لخدمة دولة المركز والدول المحيطة بها، سيتم تشغيل ٦ منها قبل نهاية يونيو الجاري، وافتتاح الباقي قبل نهاية ٢٠٢٢.

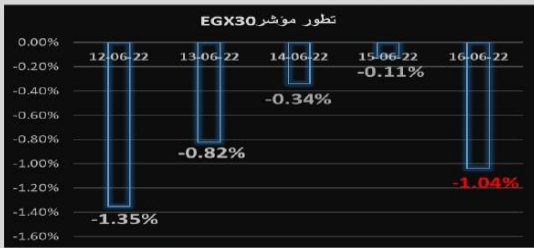
■ وأوضح المهندس / هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة: "يعود دعمنا لتطوير التجارة المصرية إلى بداية أعمال المؤسسة في عام ٢٠٠٨ حيث بلغ مجموع ما اعتمدهت المؤسسة من تمويلات لصالح مصر ما يقارب ١٣,٨ مليار دولار، وتم تنفيذ هذه التمويلات تحت إطار اتفاقيات تمويلية متعددة لتطوير الفرص التجارية لتمويل استيراد الواردات الحيوية مثل النفط، والأغذية والمنتجات الرئيسية الأخرى، والتعاون المشترك بين برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية AATB وشركة جسور سيعود بالنفع على الشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة"

⁹ <https://www.mped.gov.eg/singlenews?id=1238&lang=ar>

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

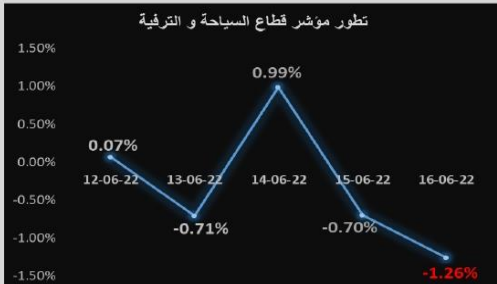


تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

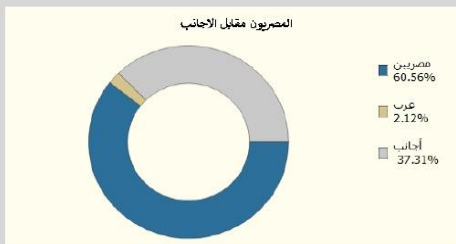
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -١,٠٤% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ١٦ يونيو ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة -١,٣٥% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -٠,٨٧% مقارنة بارتفاع بنسبة ٠,١٨% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -٠,٩٤% مقارنة بنسبة -٠,٩٧% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -١,٢٦% مقارنة بارتفاع بنسبة ٠,٠٧% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (١) يوضح تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والذي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا ٢٠٢١، حيث يشير إلى أن مصر تأتي أكثر الدول في قارة إفريقيا استقبالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ٢٠٢١:



تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا عام 2021



مصر ثاني أكثر الدول في قارة إفريقيا استقبالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2021.



5.2%
نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي حول العالم عام 2021.



83 مليار دولار
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا عام 2021، مقارنة بنحو 39 مليار دولار عام 2020.



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يونيو، 2022.



www.idsc.gov.eg



- انفوجراف (٢) يوضح تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والذي يشير إلى ارتفاع نصيب الصناعات التحويلية من الاستثمارات في خطة ٢٠٢٢/٢٠٢٣:



ارتفاع نصيب الصناعات التحويلية من الاستثمارات في خطة 2023/2022

93.5 مليار جنيه

حجم الاستثمارات المستهدف توجيهها لقطاع الصناعات التحويلية بنسبة ارتفاع 6% عن استثمارات العام السابق، 80% منها يوجه للصناعات غير البترولية.



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مايو 2022.



www.idsc.gov.eg

